

توصيات السياسة التي اعتمدها الدورة الرابعة والثلاثين للكمسيك

تصميم نظم معلومات السوق (MIS) من خلال تقييم ومراجعة أصحاب المصلحة المعنيين بدعم متواصل للميزانية وإطار فعال للرصد والتقييم.

الأساس المنطقي:

إن نظم معلومات السوق (MIS) الذي يعمل بشكل جيد، يتطلب تصميمًا دقيقاً يوفق بين المعلومات المقدمة مع الاحتياجات المحددة لأصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما المزارعين والتجار والوسطاء الماليين وغيرهم من الجهات الفاعلة الخاصة في سلاسل القيمة الزراعية من خلال التقييمات والمراجعات التي تتم بشكل منتظم. وبسبب خصائص "المصلحة العام" لمعلومات السوق، يمكن تحقيق استمرارية تنفيذ MIS من خلال دعم ميزانية الحكومات. وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق إطار للرصد والتقييم بشكل الراسخ من البداية يشكل أهمية قصوى بالنسبة لكفاءة واستدامته MIS بما يضمن حصول الجمهور المعني على الفوائد المرجوة.

بناء قدرات كافية لرصد المخزون وتحليل الاتجاهات والتنبؤ، بالإضافة إلى الموضوعات الأخرى ذات الصلة بخلاف توفير معلومات عن الأسعار لتحسين أداء نظم معلومات السوق (MIS)

الأساس المنطقي:

إستناداً إلى الأدلة التي تم العثور عليها فيما يتعلق بتوقعات اللاعبين في السوق، من الواضح أن محتوى نظم معلومات السوق (MIS) يجب أن يتخطى مسألة معلومات الأسعار، ويتضمن تحليل اتجاه التقارير مما يمكن من الإشارة إلى ظروف العرض والطلب ويسمح للاعبين في السوق باتخاذ مواقف بشأن مستويات الأسعار الحالية والمستقبلية. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى القيام بالاستثمارات اللازمة في بناء قدرات التنبؤ بالنواتج، التي أصبحت ذات جدوى أكبر مع التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).

ربط نظم معلومات السوق (MIS) بالمؤسسات الداعمة للسوق الأخرى و / أو أدوات إدارة المخاطر الأخرى لزيادة المنافع المتبادلة.

الأساس المنطقي:

إن الربط بين تطوير نظم معلومات السوق (MIS) وبين المؤسسات الأخرى الداعمة للسوق مثل الوزارات التنفيذية واتحادات المنتجين وتعاونيات المزارعين والتجار ومجالس التسويق والمؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة وغيرها من المؤسسات بشأن سلسلة التوريد و / أو أدوات إدارة المخاطر الأخرى مثل نظم استلام المستودعات، وتبادل السلع الزراعية وكذلك برامج التأمين الزراعي، كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق المنافع المتبادلة. من ناحية، فإن مثل هذه الابتكارات، ستضمن بأن اكتشاف الأسعار سيكون أكثر شفافية، وبالتالي يستحق التوصل إليها. ومن ناحية أخرى، تعد نظم معلومات السوق (MIS) الفعالة والموثوق بها شرطاً أساسياً هاماً لتطوير مؤسسات السوق هذه بنجاح.

تشكيل الآليات/ المنصات اللازمة لتحسين التنسيق في ما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وضمان المراجعة الفعالة لجودة المعلومات المقدمة.

الأساس المنطقي:

يمكن مقارنة احتياجات أصحاب المصلحة المعنيين على امتداد سلاسل القيمة الزراعية من خلال إنشاء الآليات/ المنصات اللازمة مثل مجموعات العمل المحددة التي تضم ممثلين للحكومة ومقدمي الخدمات وأصحاب المصلحة الرئيسيين والمانحين. وإن هذه الآليات تسهل تنسيق وترشيد عملية جمع المعلومات ونشرها، وبالتالي تساهم في تحقيق الفعالية. علاوة على ذلك، فإن جودة المعلومات المقدمة وملاءمتها مع المستخدمين المعنيين يمكن أيضاً مراجعتها بشكل منتظم من خلال هذه الآليات / المنصات.

تطوير وتنفيذ خطط الوصول إلى الأسواق التفضيلية والاتفاقيات التجارية البينية والإقليمي (مثل TPS-OIC) (نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)) بهدف المساهمة في تطوير التجارة الزراعية التعاونية والمستدامة.

الأساس المنطقي:

يُعد تحرير تجارة المنتجات الزراعية داخل النظام متعدد الأطراف هدفاً طويل الأجل حيث لم يتم إبرام أي مفاوضات حول الزراعة منذ نهاية جولة أوروغواي عام 1994. تُعد تدفقات التجارة الزراعية هي نتيجة لتفاعل مُعقد بين السياسة، والجغرافيا والإنتاجية. تتمتع الشبكات التجارية في المنتجات الزراعية بعيد إقليمي قوي على المستوى العالمي وداخل منظمة المؤتمر الإسلامي. علاوة على ذلك، تلعب الاتفاقيات التجارية الإقليمية دوراً هاماً في تعزيز الديناميكيات البينية للإقليم مع تباين الآثار عبر المناطق والفترات الزمنية ومجموعات المنتجات. توجد هناك أيضاً حركة واضحة في القطاع الزراعي نحو التجارة مع شركاء أكثر بعداً، وأصبحت معظم المناطق - داخل وخارج منظمة التعاون الإسلامي - أكثر تنوعاً جغرافياً في أنماط صادراتها. يمكن أن يساعد تطوير وتنفيذ خطط الوصول إلى الأسواق التفضيلية، بالإضافة إلى إبرام المزيد من الاتفاقيات/الترتيبات التجارية داخل الأقاليم وعبر الأقاليم البلدان

الأعضاء على الاستفادة من الديناميكيات القوية الإقليمية للتبادل التجاري الزراعي من خلال التعاون مع الشركاء الإقليميين لتحرير التجارة الزراعية على الأسهم التفضيلية مع تقليل إمكانية تغيير تكاليف التجارة التي يمكن أن تنشأ عن استخدام التفضيلات أو الاتفاقيات الإقليمية. وفي هذا الصدد، يعطي نظام التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC) نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي) فرصة هامة لبدء مثل هذا الأساس لتحرير التجارة الزراعية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

بناء القدرة لجانب الإمداد وتنمية القدرة على تنمية جانب الطلب عن طريق ترشيد التدابير غير الجمركية لبنية هيكلية زراعية مستدامة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الأساس المنطقي:

إنه من الهام للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تقوم بتطوير قدرتها على الإنتاج بشكل تنافسي إذا ما أرادت الاستفادة الكاملة من الفرص التي يوفرها تكامل السوق. يُعد التعامل مع الحواجز التجارية داخل البلدان المُصدرة - لا سيما البنية التحتية السيئة وتيسير التجارة - هو المفتاح. لكن يُمكن أن تكون التدابير غير الجمركية على عكس التعريفات الجمركية أيضاً أن يكون لها آثار بالنسبة للمُصدرين، وليس فقط المستوردين. على وجه الخصوص، إنه من الهام تطوير البنية التحتية الوطنية للجودة كما ينطبق على المنتجات الزراعية. يمكن أن يساعد التعاون من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك من خلال الهيئات ذات الصلة في دعم هذا المشروع. لا تزال الأسواق الزراعية العالمية مشوهة كما يتضح من ارتفاع مستويات الحماية وتكاليف التجارة. تلعب التدابير غير الجمركية دوراً رئيسياً في الحفاظ على ارتفاع تكاليف التجارة كعوامل مؤثرة على قدرة المُصدرين على الوصول إلى الأسواق الأجنبية مثل معايير المنتجات وإصدار الشهادات والحواجز التقنية أمام التجارة. نظراً لأهمية التدابير غير الجمركية، تُعد المسألة الرئيسية للبلدان لتطوير قاعدة تجارية مستدامة هي الجودة والشهادة. إن تطبيق التدابير غير الجمركية فقط عند تبريرها بتحليل دقيق للتكاليف والفوائد يمكن أن تكون نقطة انطلاق رئيسية لترشيد التدابير غير الجمركية في حين يمكن تسهيل الجهود التعاونية بين الشركاء الإقليميين وشركاء التنمية بشأن المعايير وإصدار الشهادات من قبل الكومسيك وفروع أخرى متصلة بالمنظمة. يساعد دعم البنية التحتية الوطنية للجودة المستوردين والمصدرين، بما في ذلك في مجالات مثل شهادات الحلال والبنية التحتية وتيسير التجارة.

تطوير وزيادة الاتصالية الاقتصادية وكذلك الربط المادي¹ والمعلومات لتقليل تكاليف التجارة في أسواق التجارة الزراعية من أجل تنمية تجارة زراعية مستدامة.

الأساس المنطقي:

تُعد التجارة الثنائية هي تفاعل مُعقد لعدد من القوى الاقتصادية المختلفة. يُعد الاتصال هو عامل رئيسي. يُعد هذا صحيح أكثر في قطاعات المنتجات الزراعية الناشئة مثل الفواكه والخضروات الطازجة، والأسماك، حيث يُعد تخزين السلاسل الباردة أمر هام. هنالك أدلة على أن بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تتمتع بميزات نسبية قوية في هذه القطاعات. للاستفادة منها، فإنها تحتاج إلى تطوير خطوط نقل رفيعة الجودة مع الأسواق الاستهلاكية. لا تعالج الاتفاقيات التجارية في كثير من الأحيان مثل هذه القضايا، ولكن يمكن لبرامج التعاون الاقتصادي الأوسع معالجتها. يعد تطوير التوصيل أحد طرق تقليل تكاليف التجارة في الأسواق الزراعية، بالإضافة إلى تخفيض التعريفات وترشيد التدابير غير الجمركية. يكون الوصول إلى المعلومات وشبكات المعلومات في عصر المعلومات الحالي بنفس أهمية الشبكات المادية. يمكن تحقيق التوصيلية في بعض الحالات عن طريق بنية مركزية ولكن في حالات أخرى، تنتشر الخطوط التجارية نسبياً بسبب ميل التجارة الزراعية إلى أن تكون في سلع غير متشابهة تستغل الاختلافات الجغرافية، و/أو تتأثر بسياسات التجارة التي تضم اتفاقيات التجارة الإقليمية وعبر الإقليمية. يمكن أن يكون إنشاء وتطوير شبكات معلومات تجارية زراعية إقليمية شاملة وبيئية بمنظمة التعاون الإسلامي أسرع وأقل تكلفة وربما بقيمة أعلى في هذا الاتجاه.

¹ تشير التوصيلات المادية إلى البنية التحتية المادية مثل الموانئ والمطارات وخطوط الطرق والسكك الحديدية بالإضافة إلى الخدمات اللوجستية التي تمكن جميع الشحنات من التنقل بين الأطراف المتفرقة جغرافياً.